وإذ تؤكد الحاجة إلى وسائل فعّالة لضبط جهاز الصيرفة التجارية ، **وإذ تلاحظ** ، في هذا الصدد ، قرار الإقليم الانضمام إلى المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في تنمية الإقليم ،

وإذ تلاحظ مشاركة الإقليم المستمرة في المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٨٤ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى أنغيلا في وقت ملائم ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١ ـ **توافق** على الفصل المتعلق بأنغيلا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٢٨] ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** حق شعب أنغيلا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ ـ **تكرر الإعراب** عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على أنغيلا ؛

٤ ـ **تكرر التأكيد** على أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، هي المسؤولة عن أن تهيىء في أنغيلا الظروف التي تمكّن شعبها من أن يمارس بحرية ودون تدخل ، وهو عارف تماماً بالخيارات المتاحة ، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) ولسائر قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ؛

٥ ـ **تؤكد من جديد** أن شعب أنغيلا هو نفسه الذي يقرر بحرية في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وتؤكد من جديد ، في هذا الصدد ، أهمية تعزيز الوعي بين شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٦ ـ **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة أنغيلا ، تعزيز اقتصاد الإقليم وزيادة المساعدة التي تقدمها إلى برامج التنويع ؛

٧ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لزيادة توظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية ، وكذلك في القطاعين الإداري والتقني وغيرهما من قطاعات الاقتصاد ؛

٨ ـ **تكرر تأكيد** طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل التماس المساعدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك من الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى ، في تنمية وتعزيز اقتصاد أنغيلا ؛

٩ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعّالة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، لصيانة وضمان وكفالة حقوق شعب أنغيلا في امتلاك موارده الطبيعية ، والتصرف فيها ، وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ؛

١٠ ـ **تطلب** من الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل بذل كل جهد لتيسير وتشجيع مشاركة الإقليم في المنظمات الإقليمية والدولية ، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛

١١ ـ **تطلب** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى أنغيلا في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة ٩٢
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٨١/٤٢ ـ مسألة مونتسيرات

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة مونتسيرات ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٤] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة

المتعلقة بمونتسيرات ، بما في ذلك على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة ٢١/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة الاستمرار على سبيل الأولوية في تنويع اقتصاده وتقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى رأي حكومة مونتسيرات القائل بأن الاستقلال أمر حتمي ومرغوب فيه ، بشرط أن يكون مسبوقاً بتحقيق مونتسيرات مستوى من القدرة على البقاء اقتصادياً ومالياً يكفي لدعمها كدولة مستقلة ، وإذ تشير أيضاً إلى عزم الحكومة على أن تطلب من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومن مصادر أخرى تقديم المستويات اللازمة من المساعدة لتحقيق هذه القدرة على البقاء ، وألا تطالب بالاستقلال بدون تأييد من غالبية شعب الإقليم ،

وإذ تلاحظ أن اقتصاد الإقليم واصل انتعاشه في عام ١٩٨٥ ، في حين واصلت إنتاجية الزراعة انخفاضها وظلت فيه إنتاجية مصائد الأسماك متدنية المستوى ،

وإذ تلاحظ أيضاً التدابير التي اتخذتها حكومة الإقليم لزيادة كفاءة الخدمة المدنية واستمرار منحها الأولوية العليا لتدريب الكوادر ،

وإذ تؤكد على أهمية توسيع نطاق البرنامج التعليمي للإقليم ، بما في ذلك توفير نوعية أفضل من غرف الدراسة ومرافق التدريس ، والمعلمين المدربين تدريباً جيداً ،

وإذ تؤكد على أهمية استمرار اشتراك الإقليم في المجموعة الكاريبية للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية ، وكذلك في المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الكاريبي والمؤسسات المرتبطة به ، ومنها مصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ ترحب بالمساهمات في تنمية الإقليم المقدمة من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مونتسيرات ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثتين زائرتين تابعتين للأمم المتحدة إلى الإقليم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وترى ضرورة إبقاء إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات قيد النظر ،

١ ـ توافق على الفصل المتعلق بمونتسيرات من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٢٨] ؛

٢ ـ تؤكد من جديد حق شعب مونتسيرات غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ ـ تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الاحوال ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على مونتسيرات ؛

٤ ـ تكرر التأكيد على أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة هي المسؤولة عن أن تهيىء في الإقليم الظروف التي تمكّن شعب مونتسيرات من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً للقرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛

٥ ـ تؤكد من جديد أن شعب مونتسيرات ذاته هو الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلاً ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وتكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تشرع بالتعاون مع حكومة الإقليم في برامج لتعزيز الوعي بين شعب مونتسيرات بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

٦ ـ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمونتسيرات ؛

٧ ـ تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة مونتسيرات ، تعزيز اقتصاد الإقليم وزيادة المساعدة التي تقدمها إلى برامج التنويع بغية تعزيز النمو المتوازن ودعم قدرة الإقليم على البقاء اقتصادياً ومالياً ؛

٨ ـ تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على اتخاذ التدابير الفعّالة لصون وضمان وكفالة حقوق شعب مونتسيرات في امتلاك موارد الإقليم الطبيعية والتصرف فيها ، بما في ذلك مياهه الإقليمية ، وفي تحقيق ومواصلة سيطرته على تنمية تلك الموارد في المستقبل ؛

٩ ـ تكرر دعوتها للدولة القائمة بالإدارة لأن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لتوظيف السكان المحليين في الخدمة المدنية ، ولاسيما في الرتب العليا ؛

١٠ ـ **تحث** الدولة القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على التغلب على حالات النقص في الموارد البشرية ، وذلك بتقديم الحوافز المناسبة لمساعدة المواطنين على إيجاد فرص أفضل في وطنهم ولاجتذاب المواطنين المؤهلين من الخارج ؛

١١ ـ **تطلب** إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تكثف جهودها للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ، وتدعو الحكومات المانحة والمنظمات الإقليمية إلى القيام بذلك ؛

١٢ ـ **تكرر طلبها** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، باتخاذ الخطوات العاجلة لتيسير إعادة مونتسيرات كعضو منتسب في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛

١٣ ـ **تطلب** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى مونتسيرات في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ٩٢
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

٨٢/٤٢ ـ مسألة جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جزر فرجن البريطانية ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٥] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ، بما فيها بوجه خاص قرار الجمعية العامة ١٩/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الاولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تؤكد من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ،

وإذ تلاحظ أنه في حين ازدادت السياحة خلال السنة المستعرضة ، هبطت مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ، وإذ تلاحظ التزام حكومة جزر فرجن البريطانية المعلن بتحقيق الإدارة المالية السليمة والتنويع الاقتصادي ووضع استراتيجية إنمائية وطنية ،

وإذ ترحب بالمساهمات في تنمية الإقليم من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلاً عن المنظمات الإقليمية ، بما في ذلك مصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ تؤكد على أهمية استمرار اشتراك الإقليم في المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية وفي سائر المنظمات الإقليمية والدولية المعنية ، وإذ تلاحظ أن الإقليم استضاف الاجتماع الحادي عشر لرؤساء حكومات منظمة الدول الكاريبية الشرقية ،

وإذ تلاحظ الحاجة الشديدة إلى تدريب مواطني الإقليم في المجالات التقنية والمهنية والإدارية والفنية ، وإذ تحيط علماً ، في سياق ذي صلة ، بعزم الحاكم المعلن على منح الأولوية لإنشاء معهد للتعليم التالي للمرحلة الثانوية ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٦ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١ ـ **توافق** على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣٨] ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ ـ **تكرر الإعراب عن رأيها** بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم بصورة

(٣٥) المرجع نفسه ، الفصلان الثالث والتاسع .